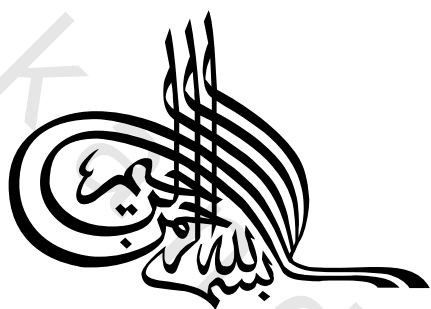




مُقَدِّمَةٌ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا يَبْلُغُ مِدْحَتَهُ الْقَائِلُونَ، وَلَا يُحْصِي نِعَمَائِهِ الْعَادُّونَ، وَلَا يُؤَدِّي حَقَّهُ الْمُجْتَهِدُونَ، أَحَمَدُهُ حَمْدَ الشَّاكِرِينَ، وَأَسْأَلُهُ الْقُوَّةَ وَالنَّجَاةَ يَوْمَ الدِّينِ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى أَشْرَفِ خَلْقِ اللَّهِ، وَأَفْصَحِهِمْ لِسَانًا، وَأَجْمَلِهِمْ بَيَانًا، سَيِّدِ الْفُصَحَاءِ وَإِمَامِ الْبُلَغَاءِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

وَبَعْدُ: فَإِنَّ أَبَا حَيَّانَ التَّوْجِيدِي كَانَ عَلَمًا مِنْ أَعْلَامِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ وَمِنْ كِبَارِ أَدْبَائِهِ وَمُفَكِّرِيهِ، هَذَا الْقَرْنُ الَّذِي بَلَغَتْ فِيهِ مَبَاحِثُ الدَّرْسِ النَّقْدِيِّ الْعَرَبِيِّ الْعَالِيَةِ، وَصُولاً إِلَى بَدَايَاتِ الْقَرْنِ الْخَامِسِ، حَيْثُ شَهِدَتْ هَذِهِ الْمَرَحَلَةُ تَطَوُّراً هَائِلاً فِي حَجْمِ الدِّرَاسَاتِ النَّقْدِيَةِ، وَفِي نَوْعِيَّتِهَا وَتَنَوُّعِهَا، فَظَهَرَتْ فِي هَذَا الْقَرْنِ تِلْكَ الْكُتُبُ النَّقْدِيَّةُ الْمُتَخَصِّصَةُ الَّتِي أَكْمَلَتْ بِمَنْهَجِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ وَاضِحَةٍ مَا بَدَأَهُ اللَّغَوِيُّونَ وَالْأَدْبَاءُ وَالْعُلَمَاءُ فِي الْعُصُورِ السَّابِقَةِ، فَظَهَرَ كِتَابُ (جَوَاهِرِ الْأَلْفَاظِ) وَكِتَابُ (نَقْدِ الشُّعْرِ) لِقُدَامَةَ بْنِ جَعْفَرٍ ت 310 هـ، وَكِتَابُ (التَّشْبِيهَاتِ) لِابْنِ أَبِي عَوْنٍ الْكَاتِبِ ت 322 هـ، وَكِتَابُ (الْعَقْدِ الْفَرِيدِ) لِابْنِ عَبْدِ رَبِّهِ الْأَنْدَلُسِيِّ ت 328 هـ، وَمَا نَثَرَهُ فِيهِ مِنْ مُمْلَاحَظَاتٍ وَآرَاءٍ نَقْدِيَّةٍ، وَكِتَابُ (عِيَارِ الشُّعْرِ) لِابْنِ طَبَّاطَبَا الْعَلَوِيِّ ت 322 هـ، وَكِتَابُ (الْتُرْجُمانِ فِي الشُّعْرِ) لِلْمُفَجَّعِ الْبَصْرِيِّ ت 327 هـ، وَكِتَابُ (الْبُرْهَانِ فِي وَجْهِهِ الْبَيَانِ) لِابْنِ وَهْبِ الْكَاتِبِ ت 335 هـ، وَالَّذِي نُسِبَ إِلَى قُدَامَةَ تَحْتَ عُنْوَانِ (نَقْدِ النَّثْرِ)، وَكِتَابُ (أَدَبِ الْكُتَّابِ) لِأَبِي بَكْرٍ الصُّوْلِيِّ ت 335 هـ.

وظَهَرَ كِتَابُ (الْمَدْخَلُ إِلَى عِلْمِ الشُّعْرِ) لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبِ الْعَطَّارِ ت 355 هـ، وَظَهَرَ كِتَابُ (الْأَغَانِي) لِأَبِي الْفَرَجِ الْأَصْفَهَانِيِّ ت 356 هـ بِمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ مَوَاقِفَ وَنَمَازِجَ وَآرَاءَ تَخَصُّصِ النَّقْدِ الْأَدَبِيِّ مَبْنُوتَةً فِي تَضَاعِيْفِهِ، وَظَهَرَ كِتَابُ (الْمُؤَاوَزَةِ بَيْنَ الطَّائِفَيْنِ أَبِي تَمَّامٍ وَابْنِ الْبُحْتَرِيِّ) لِلْأَمْدِيِّ ت 371 هـ، وَكِتَابُ (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) مِنْ

أشعار المُتَقَدِّمِينَ وَالْجَاهِلِيَّةِ وَالْمُخَضَّرَمِينَ) لِلْخَالِدِيِّينَ (أَبُو عُثْمَانَ الْخَالِدِي ت 371هـ، وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ الْخَالِدِي ت 380هـ)، وَكِتَابُ (الْمَصُونُ فِي الْأَدَبِ) لِأَبِي أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيِّ ت 382هـ، وَكِتَابُ (الْمُفِيدِ) فِي الشُّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ وَمَذَاهِبِهِمْ، وَكِتَابُ (مُعْجَمِ الشُّعْرَاءِ) وَكِتَابُ (الْمَوْشَّحِ فِي مَآخِذِ الْعُلَمَاءِ عَلَى الشُّعْرَاءِ) لِلْمَرْزُبَانِيِّ ت 384هـ.

وَمَا كَتَبَهُ الصَّاحِبُ بْنُ عَبَّادٍ ت 385هـ فِي كِتَابِهِ (الْكَشْفُ عَنْ مَسَاوِي الْمُتَنَبِّي)، وَمَا كَتَبَهُ كَذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْحَاتِمِيُّ ت 388هـ مِنْ كُتُبٍ وَرِسَائِلٍ نَقْدِيَّةٍ مُتَوَعَّةٍ كَانَ مِنْ أَشْهَرِهَا (حِلْيَةُ الْمُحَاضِرَةِ فِي صِنَاعَةِ الشُّعْرِ)، وَكِتَابُ (الرِّسَالَةُ الْمَوْضُوحَةُ فِي ذِكْرِ سَرِقَاتِ الْمُتَنَبِّي وَسَاقِطِ شِعْرِهِ) وَالتِّي عُرِفَتْ بِاسْمِ (الرِّسَالَةِ الْحَاتِمِيَّةِ)، وَظَهَرَ فِي هَذَا الْقَرْنِ أَيْضاً كِتَابُ (الْوَسَاطَةِ بَيْنَ الْمُتَنَبِّي وَخُصُومِهِ) لِلْقَاضِي الْجُرْجَانِيِّ ت 392هـ، وَكِتَابُ (الْمُنْصِفِ لِلسَّارِقِ وَالْمَسْرُوقِ فِي إِظْهَارِ سَرِقَاتِ أَبِي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّي) لِابْنِ وَكِيعِ التَّنِيسِيِّ ت 393هـ، وَكِتَابُ (الصَّنَاعَتَيْنِ الْكِتَابَةِ وَالشُّعْرِ) لِأَبِي هَالَلِ الْعَسْكَرِيِّ ت 395هـ.

إِضَافَةً إِلَى مَا تَمَيَّزَتْ بِهِ كُتُبُ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي هَذَا الْقَرْنِ مِنْ آراءٍ وَنُظَرِيَّاتٍ نَقْدِيَّةٍ كَثِيرَةٍ رَفَدَتْ الدَّرْسَ النَّقْدِيَّ وَأَمَدَّتْهُ بِزَادٍ وَفِيرٍ، وَهُوَ مَا تَجَلَّى فِي كِتَابِ (النُّكْتُ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ) لِإِلْيَاسِ بْنِ عِيْسَى الرُّمَّانِيِّ ت 384هـ، وَالَّذِي كَانَ شَيْخاً وَأُسْتَاذاً لِأَبِي حَيَّانِ التَّوْحِيدِيِّ، وَظُهُورِ كِتَابِ (بَيَانِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ) لِأَبِي سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيِّ ت 388هـ، أَوْ كِتَابِ (إِعْجَازِ الْقُرْآنِ) لِأَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيِّ ت 403هـ.

وَفِي وَسَطِ هَذَا الْخِصْمِ الزَّآخِرِ مِنَ الدِّرَاسَاتِ الْأَدْبِيَّةِ وَالنَّقْدِيَّةِ الْمُتَخَصَّصَةِ ظَهَرَ التَّوْحِيدِيُّ وَنَشَأَ فِي هَذِهِ الْبَيْئَةِ الْمُفْعَمَةِ وَاكْتَمَلَ نُضْجُهُ، فَأَذَلَّى بِدَلْوِهِ وَسَاهَمَ بِفَاعِلِيَّةٍ وَقُوَّةٍ فِي هَذَا الْجِرَاكِ، حَتَّى أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْمُؤَلِّفَاتِ كَانَتْ مِنْ مَصَادِرِ التَّوْحِيدِيِّ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا، كَمَا سَنَرَى فِي سِيَاقِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، فَقَدْ نَقَلَ مِنْ كِتَابِ (نَقْدِ الشُّعْرِ) لِإِقْدَامَةِ وَأَشَادَ بِهِ، وَنَقَلَ مِنْ (عِيَارِ الشُّعْرِ) لِابْنِ طَبَّاطَبَا، وَكَانَ عَلَى صِلَةٍ بِالصَّاحِبِ بْنِ عَبَّادٍ صَاحِبِ كِتَابِ (الْكَشْفِ عَنْ مَسَاوِي الْمُتَنَبِّي)، وَكَانَ عَلَى صِلَةٍ

بالمَرْزُبَانِي صاحب (المَوْشَح)، وعلى صِلَة بالحَاتِمِيَّ صاحب (حِلْيَة المُحَاضِرَة) و(الرسالة الحَاتِمِيَّة)، وتتلמד على يد عَلِي بن عِيسَى الرُّمَانِي صاحب (الثَّكْت في إعجاز القرآن).

فلقد اسْتَوْعَب التَّوْحِيدِي وَبَحَق ثقافة عَصْرِهِ، وما كَانَ يَمُوجُ بِهِ مِنْ تَيَّارَاتٍ وَاتِّجَاهَاتٍ فِكْرِيَّةٍ وَفَلَسْفِيَّةٍ وَأَدْبِيَّةٍ وَنَقْدِيَّةٍ، وَأُتِيحَ لَهُ بِمَا امْتَلَكَهُ مِنْ قُدْرَةِ بَيَانِيَّةٍ وَذَوْقٍ أَدْبِيٍّ وَلُغَةٍ عَالِيَةٍ، أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ ثَقَافَةِ هَذَا الْعَصْرِ وَيَنْطِقَ بِلِسَانِهَا، وَلِهَذَا لَمْ تَكُنِ الْمُبَاحِثُ وَالدرَّاسَاتُ اللُّغَوِيَّةُ وَالبَلَاغِيَّةُ وَالنَّقْدِيَّةُ غَائِبَةً عَنْ وَعْيِ التَّوْحِيدِي أَوْ بَعِيدَةً عَنْ اهْتِمَامِهِ، فَقَدْ كَانَ يَجْمَعُ إِلَى ذَوْقِهِ الدَّقِيقِ فِي إِدْرَاكِ الْجَمَالِ فِي النَّثْرِ وَالشَّعْرِ إِطْلَاعًا عَلَى مَا كُتِبَ فِي النِّقْدِ الْأَدْبِيِّ، وَكَانَ مِنْ ثَمَرَةِ ذَلِكَ طَرَحُهُ لِلْكَثِيرِ مِنْ قَضَايَا النِّقْدِ فِي تَضَاعُيفِ كُتُبِهِ الْكَثِيرَةِ وَالمُتَنَوِّعَةِ، وَالتِّي بَثَّ فِيهَا آرَاءَهُ وَآرَاءَ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَدْبَاءِ وَالفَلَسَفَةِ، وَعَلَى الرُّغْمِ مِنْ تَفَرُّقِ هَذِهِ الْآرَاءِ وَالنَّظَرَاتِ فِي مَوَاضِعٍ مُخْتَلَفَةٍ مِنْ كُتُبِهِ إِلَّا أَنَّهَا تَنْتَظِمُ انْتِظَامًا وَاضِحًا فِي شَكْلِ اتِّجَاهَاتٍ نَقْدِيَّةٍ، فَقَدْ حَاولْنَا حَضْرَهَا وَبَلُورَتَهَا فِي ثَلَاثَةِ اتِّجَاهَاتٍ رَئِيسَةٍ وَهِيَ (الاتِّجَاهُ اللُّغَوِيُّ، وَالاتِّجَاهُ الْجَمَالِيُّ، وَالاتِّجَاهُ الْمَوْضُوعَاتِيُّ)، فَعَبَّرَتْ هَذِهِ الْاتِّجَاهَاتُ - كَمَا سَيُظْهِرُ مِنْ خِلَالِ الدِّرَاسَةِ - عَنْ حَقِيقَةِ الْفِكْرِ النَّقْدِيِّ لَدَى التَّوْحِيدِيِّ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَعَبَّرَتْ فِي الْوَقْتِ ذَاتَهُ عَنِ الْاتِّجَاهَاتِ الْعَامَةِ لِلنِّقْدِ الْأَدْبِيِّ الْقَدِيمِ الَّتِي ظَهَرَتْ بِوُضُوحٍ فِي هَذَا الْعَصْرِ الَّذِي عَاشَ فِيهِ التَّوْحِيدِيُّ وَمَا سَبَقَهُ أَوْ لَحِقَهُ بِقَلِيلٍ.

وَقَدْ وَقَعَ الْاِخْتِيَارُ عَلَى هَذَا الْمَوْضُوعِ الْمُتَمَدِّ وَالشَّائِقِ بَعْدَ أَنْ اقْتَرَحَهُ عَلَيَّ الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ (سَمِير حَسُون) أَسْتَاذُ الْبَلَاغَةِ وَالنِّقْدِ الْأَدْبِيِّ وَرَئِيسُ قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا بِكُلِّيَّةِ الْآدَابِ جَامِعَةِ الْمَنْصُورَةِ، فَصَادَفَ هَوًى فِي نَفْسِي وَمِثْلًا حَقِيقِيًّا، تَحَوَّلَ إِلَى شَغَفٍ بِالْمَوْضُوعِ وَبِالْبَحْثِ فِيهِ، وَيَعُودُ الشَّغَفُ بِهَذَا الْمَوْضُوعِ لِدَوَاعِيٍّ وَأَسْبَابٍ عَدِيدَةٍ لَعَلَّ مِنْ أَهْمِهَا ثَرَاءُ الْإِنْتِاجِ الْفِكْرِيِّ وَالثَّقَافِيِّ وَالْأَدْبِيِّ لِأَبِي حَيَّانِ التَّوْحِيدِيِّ، وَمَوْسُوعِيَّتُهُ الْوَاضِحَةُ وَإِطْلَاعُهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ، وَهُوَ ثَرَاءٌ يُغْيِرِي عَلَى التَّوَعُّلِ فِيهِ بَعْمَقٍ وَبِرَفْقٍ أَيْضًا.

ومن العوامل التي حَفَزَتْنِي كذلك على وُلُوجِ بابِ هذا الموضوع، أَنَّهُ يُعَبِّرُ عن عَصْرٍِ من أَزْهَى عُصُورِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ والبَلَاغِيِّ والتَّقْدِي والأَدَبِيِّ على السَّوَاءِ، وهو ما يُعْطِي لِطَبِيعَةِ المَوْضُوعِ قِيَمَةً زَمَنِيَّةً مُضَافَةً، إِضافةً إِلَى رَغْبَتِي المُلِحَّةِ فِي أَن أُسَهِّمَ إِسهاماً مُتَوَاضِعاً من خِلالِ تلكِ الدِّرَاسَةِ فِي رِبْطِ ماضِي الأُمَّةِ الحَضَارِيِّ فِي مَجَالٍ من أَهَمِّ مَجَالَاتِ الفِكرِ الإِنسَانِيِّ أَلَا وهو التَّقْدِ الأَدَبِيِّ، بِحَاضِرِ ذَلِكَ التَّقْدِ وَصُورَتِهِ الحَدِيثَةِ والرَّاهِنَةِ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْهِ واستَوَتْ عَلَيْهِ، لِإِثْبَاتِ مُسَلِّمَةٍ أو قَنَاعَةٍ تَكُونَتْ فِي نَفْسِي مُنْذُ أَمَدٍ بَعِيدٍ، وَهِيَ أَنَّ حَجْمَ وَنَوْعِيَّةَ ما أُنْتَجَجَ الفِكرُ والتُّرَاثُ العَرَبِيُّ فِي مَجَالِ التَّقْدِ الأَدَبِيِّ - بَلْ وَغَيْرِهِ من المَجَالَاتِ الفِكرِيَّةِ والثقَافِيَّةِ - لَا يَقِلُّ عن مَثِيلِهِ الحَدِيثِ والمُعَاصِرِ، بَلْ إِنَّهُ يُضَاهِيهِ وَيَكَادُ يَتَفَوَّقُ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الجَوَانِبِ وَيَسْبِقُهُ فِي الجِدَّةِ والزَّمَنِ والأَصَالَةِ، وَذَلِكَ فِي مَحَاوِلَةٍ مِنِّي - قَدَّرَ المُسْتَطَاعَ - أَن أُسَيِّدَ الفُجُوةَ الَّتِي قَدْ تَبَدَّدَتْ أحياناً بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَعْضِ صَفَحَاتٍ من تَارِيخِنا وتُراثِنا المَعْرِفِيِّ والحَضَارِيِّ المُشْرِقِ والشَّامِلِ، أو على أَقَلِّ تَقْدِيرٍ مَحَاوِلَةٍ رِبْطِ أَسْبَابِ ما قَدْ مَضَى بِأَسْبَابِ ما نَعِيشُهُ من نَتَائِجِ الفِكرِ البَشَرِيِّ وَثَمَرَاتِهِ الرَّاهِنَةِ.

لِذَا سَنَقُومُ بِرِصْدِ الاتِّجَاهَاتِ التَّقْدِيَّةِ الثَّلَاثَةِ (الاتِّجَاهِ اللُّغَوِيِّ، والاتِّجَاهِ الجَمَالِيِّ، والاتِّجَاهِ المَوْضُوعِيَّاتِيِّ) كَمَا وَرَدَتْ فِي كِتَابَاتِ التَّوْحِيدِيِّ، وَتَوْضِيحِ أَهَمِّ خِصَائِصِ كُلِّ اتِّجَاهٍ من هَذِهِ الاتِّجَاهَاتِ، وَتَحْلِيلِ الآرَاءِ والأَفْكَارِ الَّتِي طَرَحَهَا التَّوْحِيدِيُّ فِي نُصُوصِهِ المُتَنَوِّعَةِ، وَرَدَّهَا إِلَى عَنَاصِرِهَا الأَوَّلَى وَوَحَدَاتِهَا البَسِيطَةِ، وَذَلِكَ مَحَاوِلَةٍ لِفَهْمِهَا وَرِبْطِهَا بِسِيَاقِ الدِّرَاسَةِ، إِضافةً إِلَى إِمْكَانِيَّةِ رِصْدِ وَوَصْفِ بَعْضِ مُقَوِّمَاتٍ وَعَنَاصِرٍ أَيْ من الاتِّجَاهَاتِ الثَّلَاثَةِ وَصُفّاً كَمِيّاً يُبَيِّنُ حَجْمَ وَجُودِ هَذِهِ المَقَوِّمَاتِ كَثْرَةً وَقِلَّةً.

وَكَانَ مِنَ الضَّرُورِيِّ اسْتِخْدَامِ التَّحْلِيلِ العَمِيقِ لِنُصُوصِ التَّوْحِيدِيِّ وَلَيْسَ مُجَرَّدِ تَجْمِيعِهَا، وَاسْتَلْزَمَ ذَلِكَ القِرَاءَةَ المُتَأَنِّيَّةَ لَهَا، بِعَرَضِ الإِضَاءَةِ والكَشْفِ عن مَكُونِهَا، ثُمَّ كَانَ مِنَ الضَّرُورِيِّ كَذَلِكَ عَقْدُ مُوَازَنَاتٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ نُصُوصٍ أُخْرَى لِعَیْرِهِ من عُلَمَاءِ وَنُقَادِ وَدَارِسِينَ تُؤَيِّدُ أو تَخْتَلِفُ مع ما قَدْ تَحَدَّثَ عَنْهُ التَّوْحِيدِيُّ، سِوَاكَ أَنَّكَ كُنْتَ

نُصُوصاً قَدِيمَةً سَبَقَتْهُ أَوْ عَاصَرَتْهُ فِي طَرَحِ نَفْسِ الْقَضَايَا، وَبَيْنَ آرَاءِ وَنَظَرِيَّاتِ النُّقَدِ الْحَدِيثِ.

وقد كان من الضروري البدء بالتعريف بالقضية المطروحة، ثم البحث في آراء السابقين على التوحيدي والمعاصرين أو اللاحقين له، والإشارة إلى ما ألقوه من كُتُبٍ ومُصَنَّفَاتٍ في هذا الجانب، ثم استعراض ما قاله التوحيدي مُحَلِّلاً ومُفَسِّراً ورَابطاً لِكَلَامِهِ بِكُلِّ هَذِهِ الْمُعْطِيَّاتِ لَدَى الْقُدَامَى، وذلك للتعرف على موقع التوحيدي من خلال آرائه وأفكاره في ساحة الدرس النقدي القديم، ولا يقتصر الأمر على ذلك، وإنما نحاول الربط الدائم والمستمر مع مُعْطِيَّاتِ النُّقَدِ الْعَرَبِيِّ وَالْعَرَبِيِّ الْحَدِيثِ من خلال الكُتُبِ والمراجع التي تُعْطِي هذه الاتجاهات الثلاثة موضع الدراسة.

لذا استعنا في دراستنا بتحليل أربعة أنواع من النصوص المُعْبَرَةُ عن الاتجاهات الثلاثة مَوْضِعِ الدراسة:

أما النوع الأول من هذه النصوص: فهي للتوحيدي ذاته.

والنوع الثاني: هي النصوص التي أوردتها التوحيدي في كُتُبِهِ لِعُلَمَاءِ وَأَدْبَاءِ وَفَلَسَفَةِ آخَرِينَ، وهذان النوعان هما مدار الدراسة وعِمَادُهَا، لأنَّهما يُعَبِّرَانِ عَنِ الْإِتِّجَاهَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ لِلتَّوْحِيدِيِّ، حتى ما كان من نصوص وردت لديه على لسان غيره، فهي تُعَبِّرُ تَعْبِيرًا ضِمْنِيًّا عَنِ اتِّجَاهَاتِهِ أَيْضًا، خَاصَّةً إِذَا بَدَأَ مِنْهَا مُوَافَقَةً لِلتَّوْحِيدِيِّ عَلَى مُحْتَوَاهَا وَمَغْزَاهَا، لِأَنَّهُ لَوْ رَفَضَهَا وَلَمْ يَتَّفَقْ مَعَهَا لَذَكَرَ ذَلِكَ وَوَضَّحَهُ، كَمَا فَعَلَ مَعَ بَعْضِ النُّصُوصِ وَالْأَقْوَالِ وَالرَّوَايَاتِ الَّتِي لَمْ تَلَقْ قَبُولًا لَدَيْهِ.

والنوع الثالث: هي نصوص من كُتُبِ الْقُدَامَى السَّابِقِينَ أَوْ الْمُعَاصِرِينَ وَاللَّاحِقِينَ لِلتَّوْحِيدِيِّ الَّتِي تَدُورُ حَوْلَ مَوْضُوعَاتِ الدِّرَاسَةِ وَقَضَايَاهَا.

أما النوع الرابع: فهي نصوص النقاد المُحْدَثِينَ مِنَ الْعَرَبِيِّينَ وَالْعَرَبِ عَلَى حَدِّ

والتَّوْحِيدِي وما أُنْتَجَه من أفكار وصنَّفه من مؤلِّفاتٍ وكُتُبٍ ورسائلٍ لم يكن غريباً على ساحة الدِّرس والبحث العلمي الأكاديمي الحديث، فلم تكن أوَّل مَنْ يَلِج عالم التَّوْحِيدِي شديداً الثَّراء والتنوع، ولن نكون آخر من يَطْرُق بابَه، لأنَّه ما زال في كُنُوزهِ الدِّفِينَةِ ما يَحْتَاج إلى مزيدٍ من الكَشْفِ والتَّنْقِيبِ، وقد سَبَقْتُني دراسات وأبحاث دَارَت حول لُغَةِ التَّوْحِيدِي وأدبِهِ ونَقْدِهِ ولَا مَسْتُ بعض خُطُوطِ هذه الدِّراسة مِنْ مَنظُورٍ مُخْتَلِفٍ، لكن المؤكَّد أنَّ الفكر النقدي عند التَّوْحِيدِي مازال يَحْتَاج إلى مَنْ يُقَارِبُهُ إلى القَارِئِ والبَاحِثِ المُعَاَصِرِ، وأنَّ هذه الدِّراسات السَّابِقَةَ رُغْمَ أَهَمِّيَّتِهَا وَأَسْبَقِيَّتِهَا وَجِدَّةَ ما أَظْهَرَتْهُ، لَمْ تَكُنْ كَافِيَةً لِكَشْفِ كُلِّ جَوَانِبِ الدِّرسِ النَّقْدِيِّ عند التَّوْحِيدِي.

وقد اعتمدت هذه الدِّراسة على عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنْ كُتُبِ التَّرَاجُمِ القَدِيمَةِ الَّتِي تَرَجَمَتِ لِلتَّوْحِيدِي أَوْ تَحَدَّثَتْ عَنْهُ، أَوْ تَلَّكَ الكُتُبِ الَّتِي أَشَارَتْ إِلَيْهِ أَوْ نَقَلَتْ عَنْهُ، إِضَافَةً إِلَى المَرَاجِعِ الحَدِيثَةِ مِنَ الكُتُبِ والمُؤَلِّفَاتِ الَّتِي تَحَدَّثَتْ عَنِ التَّوْحِيدِي وَتَرَجَمَتْ لَهُ أَوْ تَنَاوَلَتْ جَوَانِبَ مِنْ فِكْرِهِ وَثَقَافَتِهِ، وما كان من مَرَاجِعِ حَدِيثَةٍ تَحَدَّثَتْ عَنِ التَّوْحِيدِي بِشَكْلِ غَيْرِ مُبَاشِرٍ مِنْ خِلَالِ مَوْضُوعَاتِهَا العامَّةِ، إِضَافَةً إِلَى عَشْرَاتِ الكُتُبِ والمَرَاجِعِ القَدِيمَةِ والحَدِيثَةِ عَلَى السَّوَاءِ، وَالَّتِي تَنَاوَلَتْ بَحْثاً لُغَوِيَةً وَبَلَاغِيَةً وَأَدَبِيَّةً وَنَقْدِيَّةً وَفَلَسْفِيَّةً وَعَزَّزَتْ مَا كَتَبْنَاهُ حَوْلَ قَضَايَا وَاتِّجَاهَاتِ النِّقْدِ الأَدَبِيِّ عِنْدَ التَّوْحِيدِي، عَلَى أَنَّ أَهَمَّ مَا نَرَى أَنَّ الدِّراسةَ قَدْ أَنْجَزَتْهُ، وَحَاوَلْتُ أَنْ تَتَمَازِي فِيهِ عَنْ سَابِقَاتِهَا، هُوَ أَنَّهَا بَلُورَتْ الفِكرَ النَّقْدِي لَدَى التَّوْحِيدِي فِي شَكْلِ اتِّجَاهَاتِ نَقْدِيَّةٍ مُحَدَّدَةٍ دَارَتِ حَوْلَهَا الدِّراسةُ اسْتِثْقَاءً وَتَحْلِيلًا وَشَرْحًا وَمُوزَانَةً.

فالحديث عن أَنَّ التَّوْحِيدِي كان نَاقِداً أَدَبِيّاً أَصْبَحَ مُسَلِّمَةً لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَدْلِيلٍ أَوْ بُرْهَانٍ، لِهَذَا افْتَضَى البَحْثُ فِي هَذِهِ الدِّراسة أَنْ تَنْتَظِمَ هَذِهِ النُّصُوصُ والآراءُ والنَّظَرَاتُ النَّقْدِيَّةُ لِلتَّوْحِيدِي فِي شَكْلِ اتِّجَاهَاتِ نَقْدِيَّةٍ، فَتَضَعُ فِي كُلِّ اتِّجَاهٍ مَا يُنَاسِبُهُ أَوْ يَدْعِمُهُ مِنْ أَقْوَالِ التَّوْحِيدِي وَآرَائِهِ، فَلَمْ يَسْبِقْ لِلدِّراساتِ التَّوْحِيدِيَّةِ أَنْ تَمَّ التَّنَطُّقُ إِلَى قَضَايَا النِّقْدِ الأَدَبِيِّ لَدَى التَّوْحِيدِي فِي شَكْلِ اتِّجَاهَاتِ نَقْدِيَّةٍ بَعْضُهَا

قَدِيم تَمَّ تَجْدِيدُهُ (كَالاتِّجَاه اللُّغَوِي وَالْجَمَالِي)، وَبَعْضُهَا جَدِيد تَمَّ تَأْصِيلُهُ (كَالاتِّجَاه الْمَوْضُوعَاتِي)، فَقَدْ كَانَ مِنْ غَايَاتِ وَأَهْدَافِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ -كَمَا سَبَقَ التَّنْوِيهِ لَذَلِكَ- أَنْ تَكْشِفَ جَانِباً مِنْ جَوَانِبِ تَرَاثِنَا النَّقْدِي الْمُضِيءِ وَالثَّرِي بِصِفَةِ عَامَةٍ، وَتُورِثَ التَّوْحِيدِي عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ مِنْ خِلَالِ وُجْهَاتِ النَّظَرِ اللُّغَوِيَةِ وَالْأَلْسُنِيَةِ وَالْجَمَالِيَةِ وَالْمَوْضُوعَاتِيَةِ الْحَدِيثَةِ.

وَلَمَّا اكْتَمَلَتْ مُقَوِّمَاتُ هَذَا الْمَوْضُوعِ بَعْدَ مَرَحَلَةِ اسْتِقْصَاءِ وَاسِعَةٍ وَطَوِيلَةٍ وَمُمْتَدَّةٍ عَبْرَ سَنَوَاتٍ، ثُمَّ جُمِعَ وَدِرَاسَةٌ وَتَحْلِيلُ آرَاءِ وَأَفْكَارِ التَّوْحِيدِي الْكَثِيرَةِ وَالْمَبْثُوثَةِ فِي صَفْحَاتِ كُتُبِهِ وَمُؤَلَّفَاتِهِ الْكَثِيرَةِ، وَمُوازَنَتُهَا بِغَيْرِهَا مِنَ الْآرَاءِ الَّتِي سَبَقَتْهُ وَلَحِقَتْهُ، ثُمَّ مُقَارَبَتُهَا مَعَ مَا تَوَصَّلَتْ إِلَيْهِ الْاِتِّجَاهَاتِ النَّقْدِيَةِ الْحَدِيثَةِ وَالْمُعَاصِرَةِ عَامَةً، وَتِلْكَ الْاِتِّجَاهَاتِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي تَنَاوَلْنَاهَا بِالْدِّرَاسَةِ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ، بَعْدَ كُلِّ ذَلِكَ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ تَقْسِيمِ الدِّرَاسَةِ حَسَبَ طَبِيعَتِهَا وَمَوْضُوعَاتِهَا وَقَضَايَاهَا إِلَى مُقَدِّمَةٍ وَتَمْهِيدٍ وَثَلَاثَةِ فُصُولٍ.

أَمَّا التَّمْهِيدُ، فَقَدْ جَاءَ تَحْتَ عَنَوَانٍ: (أَبُو حَيَّانِ التَّوْحِيدِي السَّيْرَةُ وَالْعَصْرُ، وَمُقَوِّمَاتُ فِكْرِهِ وَثَقَافَتِهِ) وَتَنَاوَلْنَا فِيهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِاسْمِهِ وَلَقَبِهِ، وَاسْتَتَبَعَ الْحَدِيثَ عَنْ لَقَبِهِ طَرَحَ التَّسْأُولِ حَوْلَ عِلَاقَةِ التَّوْحِيدِي بِالْمُعْتَزَلَةِ، وَهَلْ كَانَ التَّوْحِيدِي مُعْتَزَلِيًّا أَمْ لَا؟، ثُمَّ تَنَاوَلْ أَوَّلَهُ وَمَوْلِدَهُ وَوَفَاتِهِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِأَهَمِّ سِمَاتِ عَصْرِهِ، وَمَنْ اتَّصَلَ بِهِمْ مِنَ الْوُزَرَاءِ، وَقَدْ عَمِدْنَا إِلَى الْإِيجَازِ وَالْاِخْتِصَارِ فِي عَرْضِ سِمَاتِ هَذَا الْعَصْرِ، وَاسْتِعْرَاضِ بَعْضِ أَحْدَاثِهِ التَّارِيخِيَةِ، حَيْثُ جَرَى التَّرْكِيزُ عَلَى بَعْضِ النُّقَاطِ الْكَاشِفَةِ الَّتِي تَرْتَبِطُ بِشَكْلِ أَوْ بِآخِرِ بَحْيَاةِ التَّوْحِيدِي، دُونَ الدُّخُولِ فِي سَرْدِ وَقَائِعِ وَأَحْدَاثِ تَارِيخِيَةٍ لَا عِلَاقَةَ لَهَا مِنْ قَرِيبٍ أَوْ مِنْ بَعِيدٍ بِالتَّوْحِيدِي مَوْضُوعِ الدِّرَاسَةِ.

ثُمَّ تَابَعْنَا تَنَاوُلَ مَا يَتَعَلَّقُ بِنَشْأَةِ التَّوْحِيدِي الْعِلْمِيَةِ وَالتَّعْلِيمِيَةِ مِنْ خِلَالِ التَّعَرُّفِ عَلَى شَيْوَحِهِ وَأَسَاتِذَتِهِ، وَمَنْ تَوَاصَلَ مَعَهُمُ التَّوْحِيدِي مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، وَالتَّنَقُّى بِهِمْ وَسَمْعَ مِنْهُمْ وَنَقَلَ أَوْ رَوَى عَنْهُمْ، ثُمَّ اسْتَتَبَعَ ذَلِكَ الْحَدِيثَ عَنْ أَهَمِّ مَصَادِرِ كُتُبِهِ وَرِسَالَتِهِ الَّتِي أَلْفَهَا، ثُمَّ قَمْنَا بِتَفْصِيلِ الْحَدِيثِ عَنْ كُتُبِ التَّوْحِيدِي وَمُؤَلَّفَاتِهِ الْكَثِيرَةِ

والمُتَنَوِّعة، وتم تصنيفها تصنيفاً ليس بحسب الموضوع، أو بحسب الترتيب الزمني لتأليفها، أو بحسب أهميتها، إنما قُسمت كُتب التوحيد إلى ثلاثة أقسام، منها كُتبه ومؤلفاته التي وصلتنا بالفعل وتمّ تحقيقها وطبعها ونشرها، وهي عشرة كُتب ورسائل ما بين المُفرطة في الطول والحجم، وما بين المُتوسطة أو الصغيرة.

والقسم الثاني: الكتاب الذي نُسب إلى التوحيدي وليس له، والقسم الثالث: كُتب التوحيدي ورسائله التي لم تصلنا، وهي مُقسمة بدورها ما بين المُتعلقة بموضوعات مُختلفة فلسفية وفكرية عامّة، أو تلك التي تتعلّق بالأدب ونقده، ومنها كتاب (تفريظ الجاحظ)، وقد فرض ذلك تسليط الضوء على مذهب الجاحظية في الأدب والبيان العربي، وصلة التوحيدي بهذا المذهب، وتناولنا ما يتعلّق بمن نقلوا عن التوحيدي - وهم كُثُر - وذلك موضع من المواضع التي حرصت عليها الدراسة، لتبيّن أنّ الإرث الفكري واللغوي والأدبي للتوحيدي قد تناقلته الأفلام والروايات، وأنّ هذا دليلٌ على قيمته وثرائه.

وبعد الفراغ من هذه النقاط كان لزاماً علينا أن نتناول تلك المقومات العامّة التي رسمت ملامح شخصية التوحيدي الثقافية والفكرية والأدبية ومدى تأثيرها على نقده الأدبي، ورصدنا ثمانية من هذه المقومات، وهي: شيوخه الذين تلقى عنهم العلم، والعلماء الذين تأثّر بهم، وإطار الثقافة الشعبية التي أتاحها المساجد وحلقات العلم والمجالس، ثم موسوعية ثقافته وشمولية معارفه، ثم الحديث عن الفلسفة والإلمام بعلم الكلام، ثم مهنة الوراقة ونسخ وكتابة الكُتب التي امتنّها، وكان يُسمّيها التوحيدي (مهنة الشؤم)، ثم سفره وتنقله وتزحاله بين بغداد والري وشيراز وغيرها من المُدن، ثم علاقته بالصوفيّة، وأخيراً البحث في إلمامه بثقافات أجنبية (ثقافته غير العربية).

وأما الفصل الأول بعنوان: (الاتّجاه اللغوي في النّقد الأدبي عند التوحيدي)، فخصّصناه للحديث عن أوّل اتّجاهات النّقد الأدبية البارزة والحاضرة بقوة في فكر التوحيدي النّقدي وهو الاتّجاه اللغوي، وكانت البداية مع تحديد مفهوم الاتّجاه

اللُّغوي في النِّقد، والتَّعرُّف على أَهمِّية مِثْل هذا النُّوع من النِّقد وأثره في حَرَكَة النِّقد الأدبي، وكان من الضَّروري التَّطرق إلى تاريخ ونشأة هذا النِّقد وبداياته قَبْل القُرْن الرَّابِع الهِجَري الذي عاش فيه التَّوحيدي، قَبْل البَحْث في مَفْهُوم النِّقد اللُّغوي عند التَّوحيدي الذي سارَ في ثلاثة مَبَاحِث:

الأوَّل منها هو: صِلَةُ التَّوحيدي بالنِّقد اللُّغوي وباللُّغة عامَّة، وسلطانا فيه الضَّوء على مَجْهُودات التَّوحيدي في مَجال النِّقد اللُّغوي، فَوَقَفنا على صِلَة التَّوحيدي بالدَّرْس اللُّغوي عامَّة، ونشأة التَّوحيدي اللُّغوية والتَّعرُّف على مَنْ التَّمَيَّ بهم وأخذ عنهم، والتَّعرُّف على مَوْقِعِه من عُلَماء اللُّغة في عَصْرِه أَخْذاً وعطاءً، ومَظاهِر الفِكر اللُّغوي عند التَّوحيدي.

ثم تناول المَبْحث الثَّاني: بَعْض قَضايا النِّقد اللُّغوي التي طَرَحها التَّوحيدي في مُؤَلَّفاته، وعلى رَأْسِها قَضِيَّة اللفظ والمَعْنى، وقَضِيَّة اللُّغة العاديَّة أو لُغة الكَلام، والفرق بينها وبين لُغة الأدب، وما تَفَرَّع عنها من البَحْث في لُغة النثر ولُغة الشَّعر، ثم قَضِيَّة الشَّفاهيَّة والكِتابيَّة كَمَظْهَرَيْن من مَظاهِر التَّعبير اللُّغوي، ثم الحديث في المَبْحث الثَّالث عن مُسْتَوَيَات النِّقد اللُّغوي كما طَرَحها التَّوحيدي، حيث جَرى تَحْلِيل هَذِهِ المُسْتَوَيَات اللُّغويَّة (Levels Of Language Analysis) كما جَاءت في كُتُب التَّوحيدي ومُؤَلَّفاته المُخْتَلَفَة.

بِدايَةً من المُسْتَوَى الصَّوْتِي (Phonetic Level) الخاص بالحُرُوف والأصوات، ثم المُسْتَوَى المُعْجَمِي (Lexical Level) بِمَا فِيهِ من حَدِيث عن جُهود التَّوحيدي في مَجال العَمَل المُعْجَمِي الخاص بالمُفْرَدات، أو المُصْطَلَحات، أو التَّعْبيرات والمَقُولات، ثُمَّ المُسْتَوَى الصَّرْفِي البِنَائِي (Morphological Level)، وما يَتَعَلَّق بِهِ من بَحْثٍ في قَضايا الصَّيغ والاشتقاق وَغَيرها مما يَتَعَلَّق بِبِناء الكَلِمَة، ثم المُسْتَوَى الدَّلَالِي (Semantic Level) الذي طُرِحَ فِيهِ ما يَتَعَلَّق بِاهْتِمَام التَّوحيدي بالمُتَرادِفات في اللُّغة، ثم الفُرُوق الدَّلالية بَيْن الكَلِمات المُتَقارِبة في المَعْنى، ثُمَّ اخْتِلاف مَعْنى الكَلِمَة حَسَب السِّياق أو رِوايات النُّصوص، ثم

اسْتِعْمَالِ الْمُفْرَدَةِ فِي مَكَانِهَا الْمُنَاسِبِ أَوْ مَوْضِعِهَا اللَّائِقِ، ثُمَّ قَضِيَةِ الْأَلْفَاظِ الْأَعْجَمِيَةِ وَالْمَوْلُودَةِ وَالْمُعَرَّبَةِ، ثُمَّ الْحَدِيثِ عَنِ (الْعَرِيبِ) وَمَوْقِفِ التَّوْحِيدِ مِنْهُ.

وَتَنَاوَلْنَا الْمُسْتَوَى النَّحْوِيَّ التَّرَكِيبِيَّ (Syntax Level)، بِدَايَةِ مِنْ تَعْرِيفِ التَّوْحِيدِ لِلنَّحْوِ، وَتَأْكِيدِهِ عَلَى اِزْتِبَاطِهِ بِالْوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ، ثُمَّ طَرَحَ قَضِيَةَ الْمُسْتَوَى النَّحْوِيَّ بَيْنَ الْمِيعَارِيَّةِ وَالسَّلِيلَةِ اللُّغَوِيَّةِ، وَكَذَلِكَ عِلَاقَةِ الْفِكْرِ الْفَلَسْفِيِّ وَالْمُنْطَقِيِّ بِالْفِكْرِ اللُّغَوِيِّ النَّحْوِيِّ، وَذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي تَفَاصِيلِ مَظَاهِرِ الْمُسْتَوَى النَّحْوِيِّ التَّرَكِيبِيِّ كَمَا وَرَدَتْ فِي مُؤَلَّفَاتِ التَّوْحِيدِ، وَالَّتِي كَانَ مِنْ أَهْمِّهَا: تَوْخِي الصَّوَابِ وَالخَطَأَ، وَالْحَدِيثِ عَنِ الْإِعْرَابِ وَدَوْرِهِ فِي إِبْرَازِ الْمَعْنَى، ثُمَّ وَضَعَ الْحُرُوفَ فِي مَوَاضِعِهَا الْمُفْتَضِيَّةِ لَهَا (دِلَالَاتِ الْحُرُوفِ وَالْأَدَوَاتِ النَّحْوِيَّةِ)، ثُمَّ تَأَلَّفَ الْكَلَامَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، أَوْ الْحَذْفِ وَالدُّكْرِ، أَوْ الْفُضْلِ وَالْوَصْلِ، أَوْ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ.

وَأَخِيرًا الْمُسْتَوَى الْعَرُوضِيَّ (Rhythmic Level)، وَتَحَدَّثْنَا فِيهِ أَوَّلًا عَنِ الْوِزْنِ وَالْعَرُوضِ بَيْنَ الذَّوْقِ وَالطَّبْعِ وَالْقَوَاعِدِ الْمِيعَارِيَّةِ لَدَى التَّوْحِيدِ، ثُمَّ مَظَاهِرِ الْمُسْتَوَى الْعَرُوضِيِّ بِدَايَةِ مِنْ الْوُقُوفِ عَلَى الْقَافِيَةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا، وَالْحَدِيثِ عَنِ الْإِقْوَاءِ وَعُيُوبِ الْقَافِيَةِ، وَمَفْهُومِ الضَّرُورَاتِ الشَّعْرِيَّةِ، ثُمَّ اخْتِلَافِ الْأَوْزَانِ بِحَسَبِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَخَتَمْنَا هَذَا الْفَصْلَ بِالْحَدِيثِ عَنْ نَظَرِيَةِ النُّظْمِ وَتَأَلِيفِ الْكَلَامِ مِنْ خِلَالِ الْمُسْتَوَاتِ اللُّغَوِيَّةِ السَّابِقَةِ، لِلْبَرْهَنَةِ وَالتَّدْلِيلِ عَلَى النَّظَرِيَةِ الشُّمُولِيَّةِ وَالتَّكَامُلِيَّةِ الَّتِي تَمَيَّزَ بِهَا التَّوْحِيدِ فِي تَعَامُلِهِ مَعَ هَذِهِ الْمُسْتَوَاتِ اللُّغَوِيَّةِ وَالثَّقَدِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ.

وَقَدْ كَانَتْ هُنَاكَ مَنَهْجِيَّةٌ حَرَصْنَا عَلَى اتِّبَاعِهَا وَخَاصَّةً فِي هَذَا الْفَصْلِ، وَهِيَ تَأْصِيلُ كُلِّ مُسْتَوَى مِنْ هَذِهِ الْمُسْتَوَاتِ وَمَا يَتَفَرَّعُ عَنْهَا مِنْ مَظَاهِرٍ وَقَضَايَا، وَالْبَحْثِ عَنْ جَدُّورِهَا فِي تَرَاثِ الْعَرَبِ، وَذَلِكَ بِالْإِشَارَةِ الْمَوْجِزَةِ - فِي بَدَايَةِ كُلِّ مُسْتَوَى أَوْ فِي كَثِيرٍ مِنْ ظَوَاهِرِ هَذَا الْمُسْتَوَى - إِلَى مَا أَبْدَعَهُ الْعَرَبُ فِي هَذَا الْمَجَالِ أَوْ فِي تِلْكَ الْقَضِيَةِ مِنْ كُتُبٍ وَمُصَنَّفَاتٍ، وَذَلِكَ لِكَيْ يَتَجَلَّى لَنَا بِوُضُوحٍ حَجْمُ مَا أَنْتَجَتْهُ الْعَرَبُ الْقَدَامَى فِي هَذِهِ الْمُسْتَوَاتِ وَفِي تَفَاصِيلِهَا الدَّقِيقَةِ، وَفِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ لِكَيْ

نُدرِك مَوْقع التَّوْحِيدِي من هذه الجُهُود العِلْمِيَّة المُنظَّمة، إِكْمالاً مِنْهُ لِمَا سَبَقَ، وَتَمْهيداً لِمَا لَحِقَ، والتَّأْكِيد عَلَى تَمَيُّز مَا أَسْهَمَ بِهِ فِي كُلِّ مُسْتَوَى من هذه المُسْتَوَيَات اللُّغَوِيَّة.

وأما الفصل الثَّانِي فكان بعنوان: (الاتِّجاه الجَمَالِي فِي النِّقْد الأدْبِي عِنْد أَبِي حَيَّان التَّوْحِيدِي) وطرحنا فِي بَدَايَتِهِ مُقَارَبَةً لِلْفِكْرِ الجَمَالِي عِنْد التَّوْحِيدِي بَيْنَ المُمَارَسَةِ وَالتَّنْظِيرِ، وَقَدْ تَمَّ تَقْسِيمُ الفَصْلِ إِلَى قِسْمَيْنِ، خَصَّصَ القِسْمَ الأوَّلَ مِنْهُ لِلجَانِبِ التَّطْبِيقِيِّ: وَهُوَ دِرَاسَةٌ فِي جَمَالِيَّاتِ أُسْلُوبِ التَّوْحِيدِي فِي الكِتَابَةِ الفَنِّيَّةِ، وَتَمَّ الحَدِيثُ فِيهَا عَنْ مُقَوِّمَاتِ ثَقَافَةِ وَفِكْرِ التَّوْحِيدِي الَّتِي أَثَرَتْ عَلَى أُسْلُوبِهِ وَمِنْهَا: مَوْسُوعِيَّتُهُ، وَتَجَرُّبَةُ التَّوْحِيدِي المُتَفَرِّدَةِ فِي الحَيَاةِ، وَتَأْثِيرُ كُتَابِ عِظَامِ سَبْقُوهُ عَلَى طَرِيقَتِهِ وَأُسْلُوبِهِ، ثُمَّ تَبَعَ التَّوْحِيدِي لِلخُصَائِصِ الفَنِّيَّةِ وَالجَمَالِيَّةِ فِي أُسْلُوبِ الشُّعْرَاءِ وَالكُتَّابِ فِي عَصْرِهِ بِالْوَصْفِ وَالنِّقْدِ وَالتَّحْلِيلِ، ثُمَّ جَاءَ القِسْمُ الثَّانِي وَرَصَدْنَا فِيهِ الجَانِبَ التَّنْظِيرِي لِعِلْمِ الجَمَالِ عِنْد التَّوْحِيدِي، بِدَايَةِ مَنْ طَرَحَ قَضِيَّةَ مَحَوْرِيَّةِ حَوْلَ مَدَى تَأْثَرِ الفِكْرِ الجَمَالِي عِنْد التَّوْحِيدِي بِالْفَلَسَفَةِ عُمُومًا وَاليُونَانِيَّةِ عَلَى وَجْهِ الخُصُوصِ، ثُمَّ تَعَقَّبَ مَظَاهِرَ الفِكْرِ الجَمَالِي عِنْد التَّوْحِيدِي، وَرَصَدَهَا فِي شَكْلِ نِقَاطِ رَئِيسَةٍ مُسْتَبْطَعةٍ مِنْ خِلَالِ كِتَابَاتِهِ المُتَعَدِّدَةِ وَالمُتَوَنِّعَةِ.

وأما الفصل الثَّالِث فَهُوَ بعنوان: (الاتِّجاه المَوْضُوعَاتِي فِي النِّقْد الأدْبِي عِنْد التَّوْحِيدِي)، وَإِذَا كَانَ هَذَا الفَصْلُ يَضَعُ عُنْوَاناً حَدِيثاً مُعْرِفاً فِي الحَدَاثَةِ، تَنَاوَلْنَا مِنْ خِلَالِهِ أَقْوَالَ وَتَصَوُّرَاتٍ وَآرَاءَ التَّوْحِيدِي فِي هَذَا الاتِّجَاهِ، فَإِنْ هَذَا لَا يَعْْنِي المُصَادَرَةَ بِفَرَضِ آرَاءِ حَدِيثَةٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ التَّوْحِيدِي أَوْ طَرَحَهُ، وَلَا يَعْْنِي اسْتِكْرَاهُ النُّصُوصِ لِتَعْطِي مَعَانِي وَدِلَالَاتٍ قَرِيبَةٍ مِنْ هَذَا الاتِّجَاهِ الحَدِيثِ فِي النِّقْد الأدْبِي، فَعِنْدَمَا نَقْرَأُ هَذِهِ النُّصُوصَ الثَّرَائِيَّةَ عَامَّةً، وَنُصُوصَ التَّوْحِيدِي عَلَى وَجْهِ الخُصُوصِ لِمُقَارَبَتِهَا بِمَقُولَاتِ الاتِّجَاهِ المَوْضُوعَاتِي فِي النِّقْد الحَدِيثِ، فَذَلِكَ مِنْ مُنْطَلَقِ أُسَاسِي وَهُوَ إِقَامَةُ حِوَارٍ بَيْنَ نُصُوصِنَا الثَّرَائِيَّةِ وَبَيْنَ المَقُولَاتِ العَرَبِيَّةِ فِي هَذَا الاتِّجَاهِ، بُعْيَةً وَضَعُ هَذِهِ النُّصُوصِ فِي مَكَانِهَا اللَّاتِقِ مِنْ حَيْثُ الْأَصَالَةُ وَالرِّيَاذَةُ، وَفِي الْوَقْتِ ذَاتِهِ

مُحَاوَلَة إِنْقَاذ النِّقْد العَرَبِي الحَدِيث والمُعَاصِر مِنْ طُوفَان التَّغْرِيب الوَاسِع فِي المُصْطَلَحَات والمَفَاهِيم خَاصَة تِلْكَ الَّتِي تَجِد لَهَا مُعَادِلًا تُرَاثِيًا لَدَى القَدَامَى.

وَقَدْ قَسَمْنَا هَذَا الفَصْل إِلَى قِسْمَيْنِ، تَنَاوَل فِي القِسْم الأول: مَفْهُوم النِّقْد المَوْضُوعَاتِي وَمَظَاهِرُهُ فِي النِّقْد الحَدِيث وَلَدَى التَّوْحِيدِي، مِنْ خِلَال تَحْدِيد مَفْهُوم المَوْضُوعَاتِيَةِ والنِّقْد المَوْضُوعَاتِي، ثُمَّ الحَدِيث عَنْ أَهَم المَرْجِعِيَّات الفِكْرِيَةِ والمَعْرِفِيَةِ لِلاتِّجَاه المَوْضُوعَاتِي فِي النِّقْد، وَيَشْمَل الحَدِيث عَنْ الاتِّجَاه المَوْضُوعَاتِي والمَرْجِعِيَّة الفَلْسَفِيَّة والفِكْرِيَّة، ثُمَّ عِلَاقَةُ المَوْضُوعَاتِيَةِ بِالتَّحْلِيل النِّفْسِي، وَعِلَاقَةُ المَوْضُوعَاتِيَةِ بِالبِنَاء اللُّغَوِي لِلنَّص.

وَتَنَاوَلْنَا فِي المَبْحَث الثَّانِي مَفَاهِيم وَمَظَاهِر الاتِّجَاه المَوْضُوعَاتِي فِي النِّقْد الحَدِيث وَمُقَارَبَتِهَا بِمَا طَرَحَهُ التَّوْحِيدِي، ثُمَّ تَطَرَّقْنَا إِلَى مَفْهُوم القَصْدِيَّة والغَايَةِ فِي الاتِّجَاه المَوْضُوعَاتِي، وَمَفْهُوم التَّكْرَار والتَّوَاتُر والعِلَاقَات فِي المَوْضُوعَاتِيَةِ، وَالوَعْيِ وَأَهَمِّيَّتِهِ فِي الاتِّجَاه المَوْضُوعَاتِي، وَالتَّأْوِيل مَفْهُومُهُ وَدَوْرُهُ فِي الاتِّجَاه المَوْضُوعَاتِي، وَالْمَوْضُوعَاتِيَّة وَمَفْهُومُ الجُزْء والقِرَاءَةُ الجُزْئِيَّة، ثُمَّ الحَدِيث عَنْ عُيُوب وَمَاخِذ عَلَى الاتِّجَاه المَوْضُوعَاتِي، ثُمَّ جَاءَ القِسْم الثَّانِي مِنَ الفَصْلِ الْآخِر لِيَتَنَاوَلَ الدِّرَاسَةَ التَّطْبِيقِيَّة لِمَفَاهِيم المَوْضُوعَاتِيَةِ فِي مُؤَلَّفَاتِ التَّوْحِيدِي، أَمَّا المَبْحَثُ الثَّلَاث فَقَدْ حَاوَلْنَا فِيهِ تَطْبِيقَ مَفَاهِيم المَوْضُوعَاتِيَةِ الْحَدِيثَةِ عَلَى مُؤَلَّفَاتِ التَّوْحِيدِي.

وَنَظَرًا لِتَعَدُّدِ مَوْضُوعَاتِ وَقَضَايَا هَذِهِ الدِّرَاسَةِ بَلْ وَتَشَعُّبِهَا، لِمَا التَّزَمْنَا فِيهِ بِدِرَاسَةِ اتِّجَاهَاتِ نَقْدِيَّة ثَلَاثَةٍ يَصْلُحُ كُلُّ مِنْهَا لِدِرَاسَةٍ أَكَادِيمِيَّة مُنْفَرِدَةٍ، إِضَافَةً إِلَى الْمُقَارَبَةِ بَيْنَ مَا قِيلَ فِي هَذِهِ الاتِّجَاهَاتِ فِي النِّقْد العَرَبِي الْقَدِيم والحَدِيث عَلَى السَّوَاء وَبَيْنَ مَا طَرَحَهُ التَّوْحِيدِي فِي مُجْمَلِ كُتُبِهِ، فَقَدْ تَعَدَّدَتِ المَصَادِرُ والمَرَاجِعُ الَّتِي اتَّكَأْتُ وَاعْتَمَدْتُ عَلَيْهَا الدِّرَاسَةَ، وَامْتَدَّتْ إِلَى آلَافِ الصَّفَحَاتِ عَبْرَ مِثَّاتِ المَصَادِرُ والمَرَاجِعِ، وَالَّتِي اعْتَمَدْنَا عَلَيْهَا اقْتِبَاسًا وَتَحْلِيلًا وَمُعَارَضَةً وَتَفْنِيدًا أَوْ تَأْيِيدًا وَاسْتِدْلَالًا، إِضَافَةً لِعِشْرَتِ المَرَاجِعِ غَيْرِ المُثَبَّتَةِ الَّتِي اسْتَأْنَسْنَا بِهَا.

وَيَطِيبُ لِي وَقَدْ اكْتَمَلَتْ مُقَوِّمَاتُ الدِّرَاسَةِ وَاتَّضَحَتْ مَعَالِمُهَا، أَنْ أُسَجِّلَ تَقْدِيرِي وَمَبْلَغَ فَخْرِي وَاعْتِرَازِي بِمَا أَسَدَاهُ لِي أُسْتَاذَايَ الْجَلِيلَانِ، الْأُسْتَاذَ الدُّكْتُورَ سَمِيرَ حَسُونِ أُسْتَاذَ الْبَلَاغَةِ وَالتَّقْدِ الْأَدْبِيِّ وَرَئِيسَ قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِكُلِّيَّةِ الْآدَابِ جَامِعَةِ الْمَنْصُورَةِ، وَالْأُسْتَاذَ الدُّكْتُورَ أَحْمَدَ فَهْمِي عَيْسَى أُسْتَاذَ الْآدَابِ الْعَرَبِيِّ وَعَمِيدَ كُلِّيَّةِ الْآدَابِ جَامِعَةِ دِمِيَاطِ السَّابِقِ، مِنْ عَوْنٍ وَمُتَابَعَةٍ وَتَوْجِيهِ، فَلَمْ يَدَّخِرَا جَهْدًا فِي سَبِيلِ تَذَلُّلٍ مَا وَاجَهْنِي مِنْ صُعُوبَاتٍ أَثْنَاءَ اِتِّمَامِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، فَمَا كَانَ لِي مِنْ وَاجِبِ الْوَفَاءِ وَالْعِرْفَانِ بِالْجَمِيلِ، وَفَائِضِ الْوُدِّ الْجَزِيلِ، إِلَّا أَنْ أَتَوَجَّهَ إِلَيْهِمَا بِمَا يَسْتَحِقُّانَهُ مِنْ جَزِيلِ الشُّكْرِ وَالنَّاءِ.

وَلَسْتُ أَدْعِي أَنَّ هَذِهِ الْأَطْرُوحَةُ قَدْ قَارَبَتْ حَدَّ الْكَمَالِ، أَوْ أَنَّهَا تَخْلُو مِنْ الْهَنَاتِ وَالزَّلَّاتِ، أَوْ أَنَّهَا قَالَتْ كُلَّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ عَنْ عَالَمِ التَّوْحِيدِ الشَّرِيِّ وَالْمُفَعَّمِ بِالْجِدَّةِ وَالتَّمْيِزِ، لَكِنَّهَا قَدْ قَارَبَتْ أَوْ حَاوَلَتْ الْمُقَارَبَةَ لِرَسْمِ صُورَةٍ تُكْمِلُ مَا قَدْ طُرِحَ مِنْ قَبْلِ فِي حَقِّ الدِّرَاسَاتِ التَّوْحِيدِيَّةِ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَدِرَاسَاتِ الْاِتِّجَاهَاتِ النَّقْدِيَّةِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، وَحَسْبِي أَنَّني حَاوَلْتُ وَأَخْلَصْتُ فِي مُحَاوَلَتِي قَدْرَ الْاِسْتِطَاعَةِ، فَإِنْ كُنْتُ قَدْ وُفِّقْتُ فَبِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلِهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْأُخْرَى فَهَذَا جَهْدِي وَتِلْكَ طَاقَتِي وَلِلَّهِ الْكَمَالُ وَحْدَهُ، وَاللَّهُ أَرْجُو أَنْ أَكُونَ قَدْ وُفِّقْتُ فِي هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِمَا فِيهَا، وَأَنْ يَهْدِيَنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ، إِنَّهُ وَلِي ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَاةٌ وَسَلَامٌ عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَتَابِعِيهِ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.